وجوب القدم والبقاء لها ويجمعهما وجوب الوجود لها الثالث
اثباتا عموم التعلق للمتعلق منها بكل ما صح تعلقه به الرابع اثبات
الوحدة لكل واحد منهما واعلم ان هذه الصفات السبع على
قسمين احدهما يتوقف وجود الحوادث عليه بحيث يستحيل
وجود حادث ما على تقدير انتفاء شيء من هذا القسم الثاني لا يتو
قف عليه وجود الحوادث اما الاول فاربعة القدرة والارادة
والعلم والحياة اما الثاني فثلاثة وهو السمع والبصر
والكلام واذا عرفت توقف الحوادث على كل واحدة من الصفات
الاربع السابقة امكنك ان تستدل بكل حادثة على المطالب الاربعة
لتلك الصفات اما دليل وجودها فلانه لو انتفت واحدة منها
لزم ان لا يوجد حادث لان بالقدرة يوجد فلو انتفت جاء العجز
والعاجز يستحيل ان يصدر منه فعل وبالارادة يتخصص بما لابلا
زمه من الجائزات بدلا عن مقابلها بالوجود بدلا عن العدم
والمقدار المخصوص والزمان المخصوص والمكان المخصوص
والصفة المخصوصة والجهة المخصوصة بدلا عن ما يقابلها
فلو انتفت الارادة لزم ان يبقى كل حادث على عدمه الاصلي ابدا الا
بد وبالعلم بتمييز المراد من هذه الحوادث عن غيره فلو انتفى
العلم بها لانتفت ارادتها وذلك يستلزم استحالة وجودها
وايضا فما احتوت عليه الحوادث من غرائب الصنع ولطائف الحكم
يدل ضرورة على ثبوت العلم له تبارك وتعالى فللعلم دليلان عام

وهو الاول

بالاثنى بثلاثة

وهو الاول دليل خاص وهو هذا الثاني وبالحياة يتأتى الاتصاف بالقدرة
والارادة والعلم فلو انتفت الحياة لزم انتفاء هذه الثلاثة فان الميت
يستحيل ان يكون قادرا او مريدا او عالما واذا انتفت لزم الا يوجد حا
دث من الحوادث على المطلب الاول وهو اثباتا وجود هذه الصفات
واليه اشار المولف بقوله لو ان احدها انتفت عنه لزم ان جميع الكون
منه منعدم يعني ان جميع الموجودات من الحوادث يكون منعدما
ابد الاباد وقد بسطنا لك فيما وجه هذا اللزوم واما
دليل المطلب الثاني وهو وجوب الوجود لهذه الصفات ويدخل فيه الاربع
وجوب القدم والبقاء لها فلانه لو كان وجودها جائزا لزم ان تكون حا
دثة لافتقارها حينئذ الى الفاعل الذي يخصصها بالوجود الجائز بدلا
عن العدم المجوز وقد عرفت من فصل الوحدانية ان لا فاعل الا الله تعا
لى فيلزم ان يكون تعالى هو الذي اوجدها لنفسه وذلك يستلزم ان
يكون متصفا باضدادها قبلها لما عرفت في المطلب الاول من توقف
كل حادث على اتصاف محدثه بالقدرة والارادة والعلم والحياة
ثم ننقل الكلام الى هذه الامثال الاربعة فيلزم فيها من الحدوث ما لزم
في امثالها بعدها فيلزم ايضا ان ~~ذلك المحل~~ يكون تعالى اوجدها
لنفسه باربعة اخرى قبلها فان كانت هذه الاربعة هي التي عادت التي
كانت اولا بعدها وعادت التي قبلها لزم الدور وان كانت هذه
الاربعة غيرها فلنا الكلام اليها ولزم فيها ما لزم فيما قبلها
وكان الامر لتسلسل وذلك باطل لما لزم الدور ان يتسلسل التقدير او التسلسل

Copyright © King Saud University